المجلس العلمي

المحاضرة التاسعة (09)

الوضع الاقتصادي في تونس: الزراعة

عناصر المحاضرة:

- تمهيد
- استراتيجية السلطة بإيالة تونس في المجال الزراعي.
- ملكية الأرض.
- الإنتاج الزراعي.
- خاتمة

تقديم:

عرف الاقتصاد بأيالة تونس انتعاشا طفيفا بفضل جهود الجالية الأندلسية قبل أن يشهد تدهورا كبيرا نتيجة لتأثره بمجموعة من العوامل الدّاخلية والخارجية ليكون القطاع الزراعي واحد من هذه المجالات الّتي تأثرت بالأوضاع المّحلية وهذا نتيجة لما حل بالبلاد والعباد ما بين سنوات 1775م و1785م[1] ؛ إلا أن حمودة باشا استطاع النهوض بهذا المجال الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي[2]، ذلك عن طريق إتباعه لمجموعة من الخطوات والّتي استطاع من خلالها الوصول إلى نتائج كبيرة.

1-استراتيجية السلطة بإيالة تونس في المجال الزراعي:

- تقديم الإعانات المالية للفلاحين وحثهم على العمل وزيادة الانتاج وحمايتهم من الالتزامات[3] وخفض الضرائب المالية والحد من الفوضى السائدة في مجال الضرائب المفروضة على الزراعة
- تحسين مستوى الإنتاج من حيث الكمية والجودة مستغلا بذلك الظروف المحلية والإقليمية (حروب أوروبا).
- منع ذبح البقر والغنم والمعز بهدف الرفع من الإنتاج المحلي والعمل من أجل التخلص من التبعية للجزائر في الثروة الحيوانية[4].
- تأمين أسعار المنتوجات الزراعية في الأسواق الخارجية عن طريق شراءه للمنتوجات الفلاحية.
- اتباع نظام المشارطة المالية[5]، وتعيين قادته سرا (يوسف صاحب الطابع).

2-ملكية الأرض:

تم الإبقاء على أصناف الملكيات على حالها شأنها في ذلك شأن أنواع الأراضي الزراعية بالإمبراطورية العثمانية[6]. فهناك ملكيات خاصة ومعروفة بأراضي الملك مستعملة مباشرة من أصحابها، وهي تتصف بعدم

---

[1]- ناصر الدّين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني ، ط2 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013م ، ص 43

[2]- رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1782_1814م، الجامعة التونسية، تونس، ص 274.

[3]- رضا ابن رجب، يهود البلاط و المال في تونس العثمانية ، تق: عبد الحميد الأقرش ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، 2010م ، ص121.

[4]- حنيفي هلايلي، محاولة الجزائر العثمانية توحيد المغرب العربي بين الطموحات الاستراتيجية والإخفاق السّياسي ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد5 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، دت ، ص 61.

[5]- سمي هذا النظام بالمشارطة حيث كان العامل يدفع مبلغا ماليا لصاحب الطابع سرا، وعرف كذلك بالإتفاق المالي نظرا للطريقة التي كان يتم بها دفع المال إذ جاءت على شكل إتفاق مالي. ينظر: إبن أبي الضياف: ج3، المصدر السابق، ص 15.

[6]- محمد بيرم الخامس، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج1 ، ط1، دار صادر، بيروت ، لبنان، 1885م، ص 332

الاستقرار وصغر المساحة لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، وأغلبها يقع بالقرب من المدن كصفاقس، وسوسة وتونس...وتم استعمال هذا النوع من الأراضي على شكل النظام القبلي والعادات المتوارثة.

هناك نوع ثالث من ملكيات الأرض وهي أراضي البايليك الذي عرف انتشارا كبيرا في منتصف القرن 17م مع تزايد الاهتمام بالدواخل وفرض سياسة الجباية الثقيلة من قبل الدايات والحكام الّذين سبقوا حمودة باشا ليتغير الأمر في عهده ويتم تسليم الأراضي إلى الفلاحين من عامة الناس مقابل مبلغ من المال يحدد سنويا[1] على حسب نسبة الإنتاج السنوي ويضاف عليه الرسوم والعشور إذا ما أعطية لأصحاب النفوذ.

وتختلف خصوبة هذه الأراضي فيها من منطقة إلى أخرى فعلى سبيل المثال الجهة الشمالية هي أكثر خصوبة وهي منطقة جبلية، ولا تكاد تمر سنة إلا ويربحون فيها من مزروعاتهم ولا يخسرون شيئا. أما القسم الثاني الجهة الوسطى من البلاد تونس وتعد الجهة الشرقية من الجنوب على القرب من البحر كالقيروان وصفاقس فهي تعد فقيرة من ناحية الإنتاج مقارنة بالقسم الأول[2].

3- الإنتاج الزراعي:

بالرغم من الكوارث الطبيعية واكتساح الأوبئة التي عاشتها البلاد التونسية، إلاّ أن هذا لم يمنع السلطة القائمة في العهدين المرادي والحسيني من الاهتمام بالمجال الزارعي وتحدّي كل الصعاب.

يبدو أن أغلبية من كان يمارس هذا النشاط في إيالة تونس هم المهاجرون الأندلسيون الذين جلبوا معهم الكثير من أنواع المحاصيل التي لم تعرف في شمال إفريقيا، كما جلبوا معهم تقنيات جديدة في الري لم يعرفها المزارعون التونسيون من قبل، إلاّ أن هذا لم يمنع من أن الأهالي التونسيين كانوا هم الآخرين يمارسون النشاط الفلاحي.

تم توفير الوسائل والتقنيات الحديثة للزيادة من مردود الإنتاج، خاصة المحاصيل التي كثر الطلب الخارجي عليها كالحبوب والزيتون[3] ، وكنتيجة لهذه الجهود استعادت تونس ثوبها الأخضر فعمت الزارعة واتسع نطاق الفلاحة وازدهرت الأرض وأنبتت من كل زرع.[4]

عرف الزراعة بتونس على العهد العثماني تطورا ملحوظا طيلة قرنين 16و 17 خاصة بفحوص تونس وجهات الوطن القبلي وحوض مجردة بحيث ضمت أشجار مثمرة وأصناف الخضر وأنواع الحبوب... بينما المناطق الداخلية التي تقل فيها الأمطار كان يعتمد أساسا على الزراعة البعلية مثلما وجد شط الجريدة داخل تونس. وأضحى إنتاج تونس يزداد سنة بعد سنة، ففي السداسي الأول لسنة 1788م شُحنت إلى مختلف الدول الأوربية كميات معتبرة من القمح، الشعير، وزيت الزيتون.[5]

ارتبط الانتاج الزراعي بالجهات الساحلية الخصبة ويعود الفضل في تطويره إلى الأندلسين الذين أحيوا المزارع وادخلوا تقنيات جديدة وزراعات جديدة فادخلوا زراعة الفلفل، البطاطا، الزعفران، وأنواع الزهور، القطن، التوت،

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية ...، ص16.
[2]- بيرم الخامس، المصدر السابق، ص332.
[3]- محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الإزهار والدبول، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1974، ص 296.
[4] - J.J Marcel, Description de cette régence par le Dr Louis Frank, ED Bouslama, Tunis, sans date, p 169
[5] - Daniel Panzac, Les corsaires barbaresques, la fin d'une épopée (1800-1820), Ed Méditeranée, France, 1999, p121.

القرمز بحيث عمل شيخ الأندلسيين مصطفى قردناشي على تجديد الزيتون بتونس وغرس الآلاف منها بهدف رفع إنتاج هذه المادة.

كما سعى الحكام في تونس لزيادة الإنتاج من خلال التخفيف من أعباء الجباية وتقديم الإعانات المالية (السلفية) أو (الصارمة) أو (المشتري).

ما لبث أن تراجعت هذه السياسة الزراعية وتناقص الإنتاج مرتبطا بالاستقرار، وانتشار الأوبئة وظهور المجاعات وتناقص السكان وزيادة الضغط الجبائي وإخضاع القبائل بالحملات العسكرية وتشجيع الصراع الإثنى بين العشائر وانقطاع الهجرة الاندلسية وهجمات الأساطيل الأوروبية وحركات التمرد وارتباط الأسواق الداخلية لتونس وطرابلس بالأسواق الأوروبية (كايطاليا وليفورنو) عبر الامتيازات أو اتفاقات شراكة، وإضعاف صلة الفلاح بأرضه.

صدر عن التقارير الأوروبية أن كمية الإنتاج التونسي صار يزداد سنة تلوى الأخرى، ففي سنة 1788م شحنت إلى بعض الدول الأوروبية كميات كبيرة من القمح والشعير وزيت الزيتون[1]

خلاصة:

شهدت تونس في قطاع الزراعة نوعا من الانتعاش على مرحلتين الأولى كانت بفضل جهود الاندلسيين والموريسكيين، والثانية بفضل إصلاحات أحد أبرز باياتها حمودة باشا.

[1]- رزيقة محمدي، إصلاحات حمودة باشا الداخلية وعلاقاته الخارجية بإيالة تونس 1782_1814م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2012م، ص 98.